2025	Vol. 16 .NO.(67)	الصفحة(897-912)	الاصدار (16) ،العدد (67)

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663
Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

مجلس الامة الكويتي والقضايا السياسية

اسم الباحث/ ة (1): رافد ذنون علي
الدرجة العلمية: بكالوريوس
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: طالب دراسات

اسم الباحث/ ة (2): ا.م.د. دحام فرحان عبدالصمد
الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة تكريت

ملخص البحث عربي:

يتناول هذا البحث دور مجلس الأمة الكويتي في التعامل مع القضايا السياسية الداخلية والخارجية، ومدى تأثيره في صياغة السياسات العامة للدولة منذ تأسيسه وحتى الوقت الحاضر ، ويركز البحث على آليات ممارسة المجلس لاختصاصاته الدستورية، خاصة في ما يتعلق بالرقابة على الحكومة، ومناقشة القضايا ذات الطابع السياسي مثل العلاقات الخارجية، والأمن الوطني، والأزمات الإقليمية، بالإضافة إلى مواقف الكتل البرلمانية من هذه القضايا ، كما يستعرض البحث نماذج من أبرز القضايا التي شكلت محطات فارقة في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويحلل كيفية تفاعل المجلس معها من خلال أدواته المختلفة كطلبات الاستجواب، وطرح الثقة، وإصدار التوصيات وغيرها ، ويخلص البحث إلى أن مجلس الأمة الكويتي يمثل تجربة برلمانية رائدة في منطقة الخليج العربي، استطاع من خلالها أن يلعب دوراً محورياً في الحياة السياسية، على الرغم من التحديات الدستورية والسياسية التي واجهها عبر العقود.

الكلمات المفتاحية: الامة، السياسية، القضايا ،المجلس ،الكويت

Corresponding author:

Kuwaiti National Assembly and political issues

Researcher name (1): Rafid Thanoun Ali
Scientific degree: Bachelor
Scientific specialization: history
Place of work: student of studies

Name of researcher (2): A.M.Dr. Daham Farhan Abdul Samad
Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history
Place of work: Faculty of education for Humanities / Tikrit University

:Research summary:

This research deals with the role of the Kuwaiti National Assembly in dealing with internal and external political issues, and the extent of its influence in the formulation of public policies of the state from its establishment to the present, and the research focuses on the mechanisms of the council exercising its constitutional competencies, especially with regard to Government Oversight, and discussing issues of a political nature such as Foreign Relations, national security, and regional crises, in addition to the positions of parliamentary blocs on these issues. the research also reviews examples of the most prominent issues that have formed milestones in the relationship between the legislative and executive authorities, and analyzes how the council interacts with them through its various tools, such as interrogation requests, , interrogations and subtract confidence ،The research concludes that the Kuwaiti National Assembly represents a pioneering parliamentary experience in the Arab Gulf region, through which it was able to play a pivotal role in political life, despite the constitutional and political challenges it has faced over the decades.

Keywords: nation, political, issues, Council, Kuwait

Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: JUNE / 2025 النشر المباشر- حزيران

المقدمة:

يتناول هذا البحث دور مجلس الأمة الكويتي في التعامل مع القضايا السياسية الداخلية والخارجية، ومدى تأثيره في صياغة السياسات العامة للدولة منذ تأسيسه وحتى الوقت الحاضر ، ويركز البحث على آليات ممارسة المجلس لاختصاصاته الدستورية، خاصة في ما يتعلق بالرقابة على الحكومة، ومناقشة القضايا ذات الطابع السياسي مثل العلاقات الخارجية، والأمن الوطني، والأزمات الإقليمية، بالإضافة إلى مواقف الكتل البرلمانية من هذه القضايا ، كما يستعرض البحث نماذج من أبرز القضايا التي شكلت محطات فارقة في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويحلل كيفية تفاعل المجلس معها من خلال أدواته المختلفة كطلبات الاستجواب، وطرح الثقة، وإصدار التوصيات وغيرها ، ويخلص البحث إلى أن مجلس الأمة الكويتي يمثل تجربة برلمانية رائدة في منطقة الخليج العربي، استطاع من خلالها أن يلعب دوراً محورياً في الحياة السياسية، على الرغم من التحديات الدستورية والسياسية التي واجهها عبر العقود.

المطلب الاول : الاحداث السياسية الداخلية

أجريت انتخابات مجلس الأمة الثاني في دورته الثانية في 25 كانون الثاني 1967، واكتسبت أهمية خاصة لأنها جاءت بعد خمس سنوات من صدور الدستور في تشرين الثاني 1962، وهي المدة التي نص عليها الدستور لإمكانية إجراء تعديلات دستورية لتعزيز الحريات، وقد تشكلت كتلة سياسية تضم القوميين العرب والتجار والنقابات العمالية لخوض هذه الانتخابات، وكان من المتوقع أن تحقق هذه الكتلة فوزاً كبيراً في معظم مقاعد مجلس الأمة في الكويت[1]، ولكن جاءت نتائج الانتخابات مخالفة للتوقعات، حيث فشلت معظم عناصر المعارضة في تحقيق أهدافها، فقد أسفرت الانتخابات عن عدم فوز قائمة "نواب الشعب" المعارضة، التي ضمت مرشحي القوميين العرب والنخبة التجارية، بعدد كبير من المقاعد النيابية. بالإضافة إلى ذلك، صدرت بيانات من جمعيات النفع العام تُدين التزوير الذي شاب العملية الانتخابية[2]، ومن بين الجهات التي أصدرت بيانات تدين التزوير كانت (جمعية المحامين والحقوقيين الكويتية، واتحاد عمال ومستخدمي القطاع الحكومي)، كما شهدت تلك الفترة تعطيل الصحف التي اعترضت على التزوير، وتقييد الحريات العامة، مما أدى إلى توسع قاعدة المعارضة الشعبية[3].

وايضا وُجهت اتهامات للحكومة بتزوير الانتخابات، حيث قام أفراد الشرطة بنقل صناديق الاقتراع من اللجان الفرعية إلى اللجان الأصلية بدلاً من نواب اللجنة الانتخابية،

Corresponding author:

وقد تمت هذه العملية دون إغلاق الصناديق أو ختمها بالشمع الأحمر، كما تم استبدال أوراق الناخبين بأوراق جديدة، جميعها بنفس اللون والحبر، مما أثار مزيداً من الشكوك حول نزاهة العملية الانتخابية[4].

أصدر 38 مرشحاً، من بينهم عدد من النواب الفائزين في الانتخابات، بياناً يندد بتزوير الانتخابات ويصفها بأنها باطلة، وإثر ذلك تقدم 6 نواب من مجلس 1967 باستقالاتهم، ورغم اتهامات المعارضة للحكومة بتزوير الانتخابات، إلا أن الحكومة أصرّت على نفي أي تلاعب شاب العملية الانتخابية في كانون الثاني 1967[5].

وأعلن بيان المرشحين الموجه إلى المواطنين أن "عملية التزوير المكشوفة، التي تمت ضد إرادتكم وفيها إهدار حقكم في التعبير عن آرائكم قد أوجد القناعة الكاملة لدينا بأن الانتخابات، التي أجريت باطلة لا تمثل إرادة الشعب ولا تسلم بنتائجها لأنها بنيت على إجراءات باطلة مخالفة للقانون، وكل ما بني على باطل فهو باطل"، ومع ذلك فقد دعا بيان مرشحي مجلس الأمة المواطنين إلى "التزام الهدوء وضبط النفس وتحمل الصدمة حفاظاً على مصلحة الوطن وعلى المصلحة العامة والأسرة الواحدة التي نؤمن بها ونعمل من أجلها، ولكي تتيح للمشاغبين والمندسين انتهاز الفرصة والتصيد في الماء العكر"[6].

أثرت نتائج انتخابات عام 1967 و"حادثة التزوير" بشكل كبير على التيار القومي في الكويت، مما أدى إلى انقسام داخلي، فقد نشأت خلافات بين الأفراد الذين كانوا يعتقدون بضرورة مقاطعة الانتخابات المقبلة لمجلس الأمة، والتي جرت بدورها في الدورة الثالثة من نفس العام[7].

جرت الانتخابات في أجواء من التذمر والغضب الشعبي بسبب عمليات التزوير التي حدثت سابقًا، رغم ذلك شارك القوميون العرب (المعارضة) في الانتخابات، وتمكنوا من الفوز بأربعة مقاعد تحت قيادة أحمد الخطيب، افتتح المجلس جلساته في 23 كانون الثاني 1971 بحضور الأمير صباح السالم الصباح (1965–1977)[8]، وانتُخب خالد صالح الغنيم رئيسًا للمجلس. كانت هذه الانتخابات تعبيرًا عن رغبة السلطة في تجنب فرض شخصيات معينة على الشعب، لكن المعارضة لم تقدم بديلاً بعد انقسامها الداخلي، خاصةً في صفوف حركة القوميين العرب، وقررت الاستمرار كقوة معارضة داخل المجلس[9]، تقدمت التجربة الديمقراطية في الكويت خلال هذه الفترة بخطوات ملحوظة، محققة عدة إنجازات هامة شملت هذه الإنجازات إلغاء المادة (35) من قانون الصحافة، وإنشاء محكمة دستورية، وإجراء استجوابات لعدد من الوزراء في المجلس، وإلغاء اتفاقية المشاركة النفطية، وغيرها من التطورات المهمة[10].

على الصعيد الخارجي، تعرض التيار القومي في المنطقة لصدمة قوية بعد هزيمة حرب حزيران 1967، التي عُرفت بـ"النكسة"، حيث أدت نتائج هذه الحرب إلى حدوث انقسام حاد داخل صفوف حركة القوميين العرب في بيروت بقيادة جورج حبش[11]، تمحور الخلاف داخل حركة القوميين العرب حول ضرورة "مركسة" الحركة وتبنيها نهج الاشتراكية العلمية، وانعكس هذا التمزق على فرع الحركة في الكويت، الذي فقد بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر في عام 1970 الحليف القوي الذي كان يدعمه، وفي المقابل تراجع التحالف بين القوميين والتجار في الكويت بعد هزيمة 1967، نتيجة للتحولات الأيديولوجية التي طرأت على فكر الحركة، والتي تزامنت مع ظهور توجهات يسارية تتناقض مع مصالح التجار في الكويت[12].

Corresponding author:

نتيجة لذلك، ضعفت قوى المعارضة وتعرضت لانقسامات داخلية، مما أدى إلى اختفائها من الساحة السياسية، كان ذلك بسبب الاختلافات في النهج الذي تبناه بعض الأفراد، مما أدى إلى حالة من السلبية في خارطة التحالفات السياسية في الكويت[13].

بناءً على ذلك تعرض التيار القومي في الكويت، الذي كان يُعتبر الأكثر تأثيراً في الشارع الكويتي، لصدمة قوية تمثلت في "شبهة تزوير الانتخابات" واستبعاد عناصره من التمثيل في مجلس الأمة، كما أدت هذه الظروف إلى حدوث انقسام بين كوادره وقياداته حول مدى المشاركة في العملية السياسية[14]، وساهمت وفاة الأمير الشيخ عبد الله السالم في عام 1965 في إضعاف التيار القومي في الكويت، حيث كانت علاقته القوية بالحكم تشكل أحد أهم عناصر قوة هذا التيار[15]، ومن ناحية أخرى ساهم انفراط تحالف الحركة مع التجار الوطنيين في الكويت بعد هزيمة 1967، نتيجة تحول الخط الأيديولوجي لحركة القوميين العرب، في إضعاف التيار القومي في الكويت بشكل كبير وأثّر أيضًا على تأثيره الخارجي[16].

ابتداءً من أوائل السبعينيات، تحولت انتخابات مجلس الأمة من أن تكون تمثيلية للشعب الكويتي إلى انتخابات فئوية وطائفية وقبلية، مما جعل نتائجها مشابهة إلى حد ما للوضع في لبنان، ولم تقتصر السلطة على هذا النوع من التزوير فحسب، بل ابتكرت أيضًا نواب الخدمات، وهم النواب المحسوبون على السلطة، هؤلاء النواب قاموا بتقديم خدمات حكومية، سواء كانت قانونية أو مخالفة للقوانين، لقواعدهم الانتخابية مقابل دعمهم والتصويت لهم[17].

نتج عن ذلك تغير في أولويات الناخب الكويتي، إذ أصبح يبحث عن مصالحه ومصالح أسرته لضمان الحصول على وظيفة أو ترقية أو تعيين أو نقل أو ندب، وفي ظل فساد الجهاز الحكومي، أصبح نائب الخدمات يُعتبر الأمل في تحسين الوضع المعيشي والأمن الأسري للمواطن الكويتي[18].

شهد عقد السبعينيات، وبخاصة في انتخابات المجلس الرابع عام 1975، العديد من التغييرات السياسية، على صعيد مجلس الأمة، عادت جميع القوى والحركات السياسية التي قاطعت انتخابات عام 1971 احتجاجًا على تزوير انتخابات 1967 إلى المشاركة مجددًا[19].

ومع ذلك في آب 1976، وبشكل مفاجئ، صدر الأمر الأميري بتاريخ 29 آب من نفس العام، بحل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور، والدعوة لتعديل بعض تلك المواد[20].

في اليوم الذي صدر فيه قرار حل مجلس الأمة، وجه الشيخ صباح السالم الصباح كلمة إلى الشعب الكويتي، وأصدر ثلاثة أوامر أميرية: قبول استقالة الحكومة، تكليف الشيخ جابر الأحمد الصباح بتشكيل الحكومة الجديدة، وحل مجلس الأمة مع الدعوة لتعديل الدستور[21]، وفيما يخص أمر حل المجلس، فأرجع الأمر الأميري قرار الحل إلى "استغلال الديمقراطية، واستغلال الدستور من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وبذل الجهود من أجل الإعانة وإثارة الأحقاد وتضليل الناس"[22]، وقد نصت المادة الأولى من الأمر الأميري على

Corresponding author:

وقف العمل بأحكام المواد (56 الفقرة 3، 107، 174، 181) من الدستور، وأشارت المادة الثانية إلى حل مجلس الأمة وتولي الأمير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخولة لمجلس الأمة، فيما نصت المادتان الرابعة والخامسة من الأمر الأميري على "تشكيل لجنة من ذوي الخبرة والرأي للنظر في تعديل الدستور، على أن تنتهي لجنة الدستور من عملها خلال ستة شهور من تاريخ تشكيلها، ويعرض على الناخبين مشروع تعديل الدستور للاستفتاء عليه أو على مجلس الأمة المقبل لإقراره خلال مدة لا تزيد عن أربع سنوات من تاريخ إصدار هذا الأمر"[23].

غير أن حل المجلس في آب 1976 كان خارج الإطار الدستوري، حيث لم تُجرَ الانتخابات ضمن المدة الدستورية المحددة، تأخر إجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة حتى عام 1981[24].

وتعددت التفسيرات حول حل مجلس الأمة في عام 1976، ويُذكر أن المجلس كان يعتزم إقرار قانون المحكمة الإدارية، رغم رفض الأمير له في المجلس السابق عام 1961، وكان مجلس 1976 يمتلك الأغلبية اللازمة لتمرير هذا القانون[25]، كما فسر حل المجلس أيضًا على أنه نتيجة لصراع داخل الأسرة الحاكمة حول منصب ولاية العهد، خاصة بعد ورود معلومات تفيد بتدهور الحالة الصحية للأمير صباح السالم، وسعت بعض الأطراف في الأسرة إلى قطع الطريق على الشيخ جابر الأحمد الصباح من خلال حل المجلس[26]، وفي حالة وفاة الأمير، كان من المتوقع أن يقرر المجلس المرشح لولاية العهد، وكان للشيخ جابر الأحمد الصباح حظوظ قوية في ذلك المجلس، بالإضافة إلى ذلك من بين الأسباب التي فسرت حل المجلس، حدوث تغييرات مجتمعية في الكويت بعد الطفرة النفطية في عام 1973، حيث نشأت طبقة مالية برجوازية غير مؤيدة للحياة الديمقراطية[27]، ومن جهة أخرى، أثرت التغيرات الإقليمية، خصوصًا الحرب الأهلية في لبنان التي بدأت في عام 1975، على صناع القرار السياسي في الكويت، وكان هناك تخوف من أن يمتد عدم الاستقرار في لبنان إلى الكويت عبر استغلال بوابة الحريات والديمقراطية، حيث بدأت بعض الأطراف في رفع شعار "لبننة الكويت"[28].

شهدت فترة حل مجلس الأمة في الكويت مستجدات وتغيرات إقليمية ملحوظة، بما في ذلك الاتفاق العراقي الإيراني في عام 1975، والذي عُرف بـ"اتفاقية الجزائر"[29]، دفع النظام في الكويت إلى مزيد من الاعتماد السياسي على السعودية التي أصبحت بعد وفاة عبد الناصر أكثر نفوذا وتأثيرا في المنطقة[30]، كما

أن انحسار ثورة ظفار في عمان نتيجة لتدخل نظام الشاه في إيران منح الأنظمة المحافظة في المنطقة مزيدًا من القوة والثقة، بالإضافة إلى ذلك، اكتسبت منطقة الخليج

Corresponding author:

والجزيرة العربية أهمية إقليمية ودولية متزايدة، خاصة بعد الحظر النفطي الذي قادته السعودية في عام 1973[31].

من ناحية أخرى، فإن الانتكاسة الديمقراطية في البحرين وحل مجلس الأمة هناك في آب 1976، بالإضافة إلى قدرة النظام البحريني على السيطرة على الأمور، أعطت الضوء الأخضر للنظام الكويتي للقيام بخطوة مماثلة وحل مجلس الأمة في آب 1976. ومن الجدير بالذكر أن الأسباب المذكورة في مراسيم الحل في كل من الكويت والبحرين كانت متشابهة[32].

وفي خضم هذه الصراعات، أدركت السلطة الحاكمة في الكويت صعوبة الوضع بعد وصول الأمير الجديد الشيخ جابر الأحمد الصباح بعد وفاة سلفه في عام 1977، وفي آب 1980 صدر مرسوم أميري بإعادة الحياة النيابية (مجلس الأمة)، وجرت انتخابات المجلس الخامس في الأسبوع الأخير من شباط 1981، وتم تقسيم البلاد إلى 25 دائرة انتخابية بدلاً من 10 دوائر سابقة[33]، كما دفعت الظروف المحيطة بالكويت إلى العودة إلى روح الدستور، وانتعاش الديمقراطية من جديد، حيث شهدت الانتخابات سجالاً بين فئات المجتمع، بما في ذلك تيار الإسلام السياسي الصاعد حديثاً، "وكل يريد أن يصل بممثليه إلى المجلس الجديد"[34].

في هذه الانتخابات، برز دور العائلة والقبيلة بشكل ملحوظ في فوز المرشحين، حيث كان الاعتماد على النفوذ العائلي والقبلي والمنصب الشخصي هو الأساس في تحقيق النجاح، وفي المقابل لجأت قوى المعارضة والمستقلون والمثقفون إلى استخدام أساليب الدعاية عبر الصحافة والأندية والتجمعات الرياضية للترويج لأفكارهم[35]، وتشكلت تجمعات سياسية صغيرة بهدف المنافسة في الانتخابات، وظهرت أيضًا تجمعات سياسية شبه حزبية، مثل الناصريين والبعثيين والإخوان المسلمين وحركة القوميين العرب، بالإضافة إلى ذلك برز تيار آخر داخل حركة القوميين العرب بقيادة جاسم القطامي، الذي كان لديه مطالبه الإصلاحية السياسية الخاصة[36]، وفي تلك الانتخابات برز صعود التيار الإسلامي السياسي وتراجع التيار الوطني التحديثي بشكل واضح، كان لهذا الصعود علاقة وثيقة بالأحداث الإقليمية، لاسيما الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988)، التي أثرت على توجهات الناخبين والمواقف السياسية، وانقسم الرأي العام بين مؤيد للعراق من التيار الوطني القومي، ومؤيد لإيران من التيار الإسلامي السياسي، مما أعطى الدين دوراً مهماً في تحديد النتائج والمرشحين، ومن بين أبرز الأحداث التي شهدتها دورة المجلس الخامس، وكان رفض مشروع تعديل دستور 1962 الذي تقدمت به الحكومة، وهو ما شكل نقطة خلاف كبيرة، بالإضافة إلى ذلك واجه المجلس أزمة حادة في سوق المناخ وأزمة اقتصادية شديدة، حيث فشل في التعامل مع هذه القضايا بشكل فعال، مما ساهم في تأجيج المشكلات السياسية والاقتصادية في الكويت[37].

Corresponding author:

في ضوء ما سبق يمكن القول إن عقد السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات شهد العديد من الصراعات، فضلاً عن الفساد والأحقاد السياسية بين الحكومة ونواب مجلس الأمة، وكانت هذه التوترات لها تأثير كبير على فعالية المجلس في معالجة القضايا الوطنية خلال تلك الفترة، إذ أثرت الصراعات السياسية بشكل ملحوظ على قدرته على القيام بدوره بشكل فعال.

المطلب الثاني: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

اهتم مجلس الأمة الكويتي بدعم القضايا الوطنية من خلال لجنة الشئون المالية والاقتصادية، وهي واحدة من اللجان الدائمة في المجلس، وتألفت اللجنة من سبعة أعضاء يتم انتخابهم من قبل المجلس في بداية كل دورة انعقاد، كما تختص اللجنة بدراسة المشروعات الإنشائية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمنها ميزانية الدولة والخطط الاقتصادية، وتقديم ملاحظاتها بشأنها، كما تتابع الجوانب المالية والاقتصادية لأعمال الوزارات والمصالح المختلفة، وبشكل خاص الميزانيات والحسابات الختامية، وتعمل اللجنة على رسم السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بميزانية الدولة والخطط الاقتصادية، مما يساهم في توجيه وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية[38]، ومنذ بدايته لعب مجلس الأمة الكويتي دوراً مهماً من خلال لجانه المختلفة في إصدار التشريعات المتعلقة بقطاعات التنمية في الدولة، وقد حظي قطاع الاقتصاد بأهمية خاصة نظراً لدوره الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة[39].

كانت إحدى أبرز جهود مجلس الأمة الكويتي في هذا الصدد والموثقة في التقرير الرابع والعشرين من الفصل التشريعي الرابع في شباط عام 1976، ففي تلك الجلسة، اعتمد المجلس الميزانية المقدمة لجامعة الكويت لتعزيز التعليم العالي، حيث تم تخصيص مبلغ قدره (2.800.591) دينار كويتي لهذا الغرض، كما وافق المجلس في نفس الجلسة على تخصيص مبلغ قدره 635 ألف دينار لإنشاء مبنى لمدرسة ثانوية للبنات بوزارة التربية، وذلك لتعويض المباني التي كانت تستخدمها جامعة الكويت في مناطق الخالدية والعديلية وكيفان[40].

في التقرير الثامن والثمانين للجنة الشؤون المالية والاقتصادية في الفصل التشريعي الخامس، والذي صدر في حزيران عام 1983، تم تقديم مشروع قانون من قبل الحكومة الكويتية تضمن اعتماد ميزانية قدرها 4,800 مليون دينار كويتي، وهدفت هذه الميزانية إلى دعم الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وتحويل المعاهد التعليمية والمراكز التدريبية التي كانت تابعة لوزارتي التربية والشؤون الاجتماعية والعمل إلى اختصاصاتها، وتشمل الأهداف الرئيسية للمشروع إعداد الطلبة المستجدين والمقبلين على التخرج، ومراعاة معدل النمو الطبيعي لهم، بالإضافة إلى تطوير المناهج وبرامج الهيئة

Corresponding author:

العامة. والتي يتم تحقيقها من خلال الاستعانة بمستشارين ذوي خبرة كبيرة في مجالات التدريب والتعلم الفني، وذلك لوضع مخطط هيكلي وخطة دراسات وتدريب للهيئة، وتحديد متطلبات المباني اللازمة[41].

في نيسان عام 1984، وخلال الفصل التشريعي الخامس، عرض التقرير الثالث والخمسون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية مشروع قانون قدمته الحكومة الكويتية، وتضمن اعتماد ميزانية قدرها 2,891 مليون دينار كويتي، والتي هدفت هذه الميزانية إلى دعم المشاريع الإنشائية للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والتي شملت توسيع معهد الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومعهد الكويت للعلوم الصحية للبنات، وتغطية حمام السباحة في معهد التربية للمعلمات، بالإضافة إلى المعهد التجاري للبنين، كما شملت الميزانية أيضاً المبالغ المخصصة للأتعاب الاستشارية والأعمال الإنشائية الصغيرة، وترميم وصيانة المنشآت والمرافق[42].

وواصلت اللجنة جهودها، ففي الفصل التشريعي السادس في حزيران عام 1985، وخلال التقرير العشرون للجنة، و قدمت مشروع القانون من الحكومة الكويتية باعتماد ميزانية بلغت قيمتها(3.090.000) مليون دينار كويتي؛ وذلك لدعم المشاريع الإنشائية للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتي تضمنت (إنشاء مبنى جديد لمعهد الكويت للتكنولوجيا، عمل دراسة استشارية لإنشاء مركز تدريب الكهرباء والماء، وترميم وصيانة بعض المنشآت والمرافق التابعة للهيئة، فضلاً عن شراء شبرات جاهزة لاستخدامها فصول دراسة وورش بدلاً من الأماكن غير الصالحة التي تقرر هدمها، علاوة على صرف المعونة المالية لطلبة وطالبات المعاهد وبخاصة معاهد المعلمين والمعلمات والمعهد التجاري ممن تقدموا بطلبات للحصول عليها حتى لا تؤثر هذه المعونات على تفوقهم الدراسي[43].

وشهد الفصل التشريعي السادس دورة الانعقاد الثاني في كانون الثاني عام 1986، أفضل التدعيمات من جانب للجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة الكويتي حيث تم اعتماد ميزانية كبيرة بلغت (20.441.823) مليون دينار كويتي، وذلك لإنشاء معهد صناعي بمنطقة صباح السالم؛ تضمن العديد من التخصصات(قسم السيارات، قسم الإنشاءات، قسم ميكانيكا المعادن؛ قسم الكهرباء، قسم الالكترونيات، قسم المواد العامة)[44].

الهوامش:

[1] أحمد الديين، ملامح من التاريخ السياسي في الكويت، دار الطليعة، الكويت، 2012، ص 33.

Corresponding author:

[2]هي جمعيات تقوم بالدور المجتمعي اتجاه المجتمع من خلال إيصال صوت المواطن إلى أصحاب القرار في الدولة، وتختلف درجة النشاط من جمعية إلى أخرى، انظر، غنام الغنام وحمد الخلف، «جمعيات النفع».. نافعة أم «برستيج»؟!، جريدة القبس، ع(17255) تاريخ 18 أغسطس 2017، ص 5.

[3]الزيدى، التجربة الديمقراطية في الكويت: بين التعثر والإستمرار، ص63.

[4] هدى ميتكيس، التجربة الديمقراطية الكويتية (ثغرات في الجدار وآفاق للأنطلاق)، مجلة السياسة الدولية، س (31)،ع (120)، 1995،ص 29.

[5] محمد عبدالمحسن المقاطع، التجربة الديمقراطية في الكويت: الإخفاقات والتحديات، من أعمال المؤتمر العلمي الثالث: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي المنعقد في الجامعة الكويت في الفترة من 27 -29 نوفمبر 999 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 93.

[6] مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، التجربة مجلس الأمة في الكويت: ابعاد التواصل والارتقاء، إدارة التدريب والبحوث، العراق، مج(4) ،ع (1)، 1985، ص19 1.

[7] محمد الرميحي، تجربة المشاركة السياسية في الكويت 1962 — 1981: من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1983، ص656.

[8] الفصل التشريعي الثالث ، دور الانعقاد العادي الاول ، مضبطة جلسة الافتتاح ، الجلسة الاولى أ المعقودة يوم الاربعاء الموافق 10 فبراير سنة 1971 ، ص17.

[9]محمد عباس حميد، مجلس الأمة الكويتي وعلاقته بالسلطة التنفيذية (1977- 1965م)، مجلة القراءة والمعرفة - جامعة عين شمس، ع(174)، 2016، ص274.

[10] الفصل التشريعي الثالث ، دور الانعقاد العادي الاول ، مضبطة الجلسة الثانية ، المعقودة يوم السبت ، الموافق 20 فبراير لسنة 1971، ص 1126.

[11]جورج حبش (ولد في 1 أغسطس 1926 في اللد - توفي في 26 يناير 2008 في عمان)، سياسي وطبيب فلسطيني، من مؤسسي حركة القوميين العرب ثم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. قيادي في منظمة التحرير الفلسطينية. شغل منصب الأمين العام في الجبهة الشعبية منذ تأسيسها عام 1967 حتى عام 2000. توفي في العاصمة الأردنية عمان بسبب جلطة قلبية، وذكرت تقارير أخرى أنه توفي بسرطان البروستات، ولكن السفير الفلسطيني في الأردن عطا الله خيري أكد أن سبب الوفاة كان "جلطة. وكان حبش قد أدخل مستشفى الأردن بالعاصمة الأردنية أسبوعا قبل وفاته عقب تدهور صحته، ودفن في عمان. انظر؛ زهور محمود أبو ميالة، جورج حبش: حياته ونضاله، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين،5 1 20، ص 4-8.

[12] فيصل جلول، حركة القوميين العرب: قراءة جديدة لتجربة في ذمة التاريخ، معهد الإنماء العربي، مج(4)، ع (28)،1982، ص182.

Corresponding author:

[13] صلاح الغزالي، الجماعات ألسياسية الكويتية في قرن (1910- 2007م)، (د.ن) الكويت، 2007م، ص 199.

[14] مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938 - 1971، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد (24)، العدد (269) ، 2001 ص304.

[15] فلاح خلف كاظم الزهيري، التجربة مجلس الأمة الكويتية: رؤية سياسية نقدية، من بحوث المؤتمر الدولي الثاني: تطور العمل مجلس الأمة والدستوري العربي: دراسة تاريخية سياسية قانونية مقارنة، الاتحاد الدولي للمؤرخين العرب ومجلس النواب العراقي، بغداد، ص 2017، ص 521.

[16] إدارة الاعلام، مجلس الأمة: تاريخ وإنجازات، الأمانة العامة بمجلس الأمة الكويتي، الكويت، 2000، ص 12.

[17] مجلس الأمة، مضبطة الجلسة رقم 935 /أ . الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد الثاني، الكويت، 1968، ص 93.

[18]غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت،990 1. ص 88.

[19]عبد الله النفيسي، الكويت: الرأي الآخر، دار طه للنشر، لندن، 1978، ص74.

[20] جريدة القبس الكويتية ، العدد 1540 ، ص 3.

[21] أحمد الدين، الديمقراطية في الكويت مسارها تاريخا ... واقعها وتحدياتها حاضرا ... وآفاقها مستقبلا، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الكويت، 2005، ص 69.

[22] عادل الطبطبائي، النظام الدستوري في الكويت (دراسة مقارنة)، ط3، مكتبة دار العلوم، الكويت، 1998، ص 305.

[23] محمد غانم الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات ودول الخليج العربي المعاصر، (د.ن)، الكويت، 1977، ص34.

[24]عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي، (د.ن)، الكويت، 1985، ص338.

[25] صلاح الغزالي، الحياة الديمقراطية في الكويت، إدارات أتحاد طلبة جامعة الكويت، الكويت، 1985، ص129.

[26] الشيخ جابر العلي السالم الصباح (1928 - 17 مارس 1994). كأن وزيرا للكهرباء والماء فوزيرا للإرشاد والأنباء ثم وزيرا للإعلام ونائبا لرئيس مجلس الوزراء الكويتي في الفترة من عام 1962 إلى عام 1981، ثم أصبح مستشارا لأمير الكويت وكأن أحد المرشحين عام 1978 لولاية العهد. انظر، يعقوب يوسف الغنيم، جابر العلي السالم الصباح نظرة في تاريخ رجل، دار الفلاح، الكويت، 2000، ص 7.

[27] فيحان محمد مشعان العتيبي، تطور الحياة النيابية 1920-199، ص 182-183.

Corresponding author:

(28) الطبطائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي الكويت، ص44.

(29) اتفاقية الجزائر هي اتفاقية وقعت بين العراق وإيران في 6 مارس عام 1975 بين نائب الرئيس العراقي انذاك صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي وبإشراف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين شكلت هذه الاتفاقية حدود العراق مع إيران أحد المسائل التي تسببت في إثارة الكثير من النزاعات في تاريخ العراق. نعيم جاسم محمد، دور الدبلوماسية الجزائرية في إنهاء النزاع العراقي — الإيراني وتوقيع اتفاقية الجزائر عام 1975، مجلة سر من رأي، مجلد (13)، العدد (47)، 2016، ص 145.

(30) الطبطائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي الكويت، ص64.

(31) النفيسي، الكويت: الرأي الآخر، ص 79.

(32) الرميحي، تجربة المشاركة السياسية في الكويت 1962 — 1981، ص659.

(33) جريدة القبس ، العدد 2974 ، ص5

(34) الغزالي، الحياة الديمقراطية في الكويت، ص 131.

(35) عبد الله العمر، الحياة الديمقراطية في الكويت، إدارات اتحاد طلبة جامعة الكويت، الكويت، 1985، ص 46.

(36) ذياب محمد الديحاني، مظفر عبد الله العوضي، دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة، الأمانة العامة لمجلس الأمة، الكويت، 1995، ص 24.

(37) رمزي سلامه وآخرون، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية، إدارة البحوث والدراسات، الكويت، 2006، ص131.

(38) مجلس الأمة الكويتي: تقرير عن أهم الموضوعات المطروحة في البرلمان الكويتي، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، قسم الدراسات الاجتماعية، 1995، ص 12.

(39) رمزي سلامه وآخرون، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية، ص 121-122.

(40) الفصل التشريعي الرابع، دور الانعقاد الثاني، الموافق18 فبراير 1976 ، ص 7.

(41) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي الخامس، دور الانعقاد الثالث العادي، الموافق4 يونيو 1983 الموافق22شعبان 1403، ص2.

(42) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي الخامس، دور الانعقاد الرابع العادي، الموافق9 يأبريل1984 الموافق8شعبان1404 ، ص3.

(43) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد الثاني العادي، الموافق14 ديسمبر 1985 الموافق2 ربيع الأخر 1406، ص8.

Corresponding author:

(44) الأمانة العامة لمجلس الأمة، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد الثاني العادي، الموافق 27 يناير 1986 الموافق 17 جمادى الأولى 1406، ص2.

المصادر :

- أحمد الديين، ملامح من التاريخ السياسي في الكويت، دار الطليعة، الكويت، 2012.
- الزيدى، التجربة الديمقراطية في الكويت: بين التعثر والإستمرار.
- هدى ميتكيس، التجربة الديمقراطية الكويتية (ثغرات في الجدار وآفاق للأنطلاق)، مجلة السياسة الدولية، س (31)،ع (120)، 1995.
- محمد عبدالمحسن المقاطع، التجربة الديمقراطية في الكويت: الإخفاقات والتحديات، من أعمال المؤتمر العلمي الثالث: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي المنعقد في الجامعة الكويت في الفترة من 27 -29 نوفمبر 999 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، التجربة مجلس الأمة في الكويت: ابعاد التواصل والارتقاء، إدارة التدريب والبحوث، العراق، مج(4) ،ع (1)، 1985.
- محمد الرميحي، تجربة المشاركة السياسية في الكويت 1962 — 1981: من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1983.
- الفصل التشريعي الثالث ، دور الانعقاد العادي الاول ، مضبطة جلسة الافتتاح ، الجلسة الاولى أ المعقودة يوم الاربعاء الموافق 10 فبراير سنة 1971.
- محمد عباس حميد، مجلس الأمة الكويتي وعلاقته بالسلطة التنفيذية (1977- 1965م)، مجلة القراءة والمعرفة - جامعة عين شمس، ع(174)، 2016.
- الفصل التشريعي الثالث ، دور الانعقاد العادي الاول ، مضبطة الجلسة الثانية ، المعقودة يوم السبت ، الموافق 20 فبراير لسنة 1971.
- زهور محمود أبو مياله، جورج حبش: حياته ونضاله، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين،2015.

Corresponding author:

- فيصل جلول، حركة القوميين العرب: قراءة جديدة لتجربة في ذمة التاريخ، معهد الإنماء العربي، مج(4)، ع (28)،1982.
- صلاح الغزالي، الجماعات ألسياسية الكويتية في قرن (1910- 2007م)، (د.ن) الكويت، 2007م.
- مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938 - 1971، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد (24)، العدد (269) ، 2001.
- فلاح خلف كاظم الزهيري، التجربة مجلس الأمة الكويتية: رؤية سياسية نقدية، من بحوث المؤتمر الدولي الثاني: تطور العمل مجلس الأمة والدستوري العربي: دراسة تاريخية سياسية قانونية مقارنة، الاتحاد الدولي للمؤرخين العرب ومجلس النواب العراقي، بغداد.
- إدارة الاعلام، مجلس الأمة: تاريخ وإنجازات، الأمانة العامة بمجلس الأمة الكويتي، الكويت، 2000.
- مجلس الأمة، مضبطة الجلسة رقم 935 /أ . الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد الثاني، الكويت، 1968، ص 93.
- غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت،990 1.
- عبد الله النفيسي، الكويت: الرأي الآخر، دار طه للنشر، لندن، 1978.
- أحمد الدين، الديمقراطية في الكويت مسارها تاريخا ... واقعها وتحدياتها حاضرا ... وآفاقها مستقبلا، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الكويت، 2005.
- عادل الطبطبائي، النظام الدستوري في الكويت (دراسة مقارنة)، ط3، مكتبة دار العلوم، الكويت، 1998.
- محمد غانم الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات ودول الخليج العربي المعاصر، (د.ن)، الكويت، 1977.
- عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي، (د.ن)، الكويت، 1985.
- صلاح الغزالي، الحياة الديمقراطية في الكويت، إدارات أتحاد طلبة جامعة الكويت، الكويت، 1985.
- يعقوب يوسف الغنيم، جابر العلي السالم الصباح نظرة في تاريخ رجل، دار الفلاح، الكويت، 2000.
- نعيم جاسم محمد، دور الدبلوماسية الجزائرية في إنهاء النزاع العراقي — الإيراني وتوقيع اتفاقية الجزائر عام 1975، مجلة سر من رأي، مجلد (13)، العدد (47)، 2016.
- عبد الله العمر، الحياة الديمقراطية في الكويت، إدارات اتحاد طلبة جامعة الكويت، الكويت، 1985.
- ذياب محمد الديحاني، مظفر عبد الله العوضي، دور مجلس الأمة في إبراز قضايا الكويت العادلة، الأمانة العامة لمجلس الأمة، الكويت، 1995.
- رمزي سلامه وآخرون، مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية، إدارة البحوث والدراسات، الكويت، 2006.
- مجلس الأمة الكويتي: تقرير عن أهم الموضوعات المطروحة في البرلمان الكويتي، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، قسم الدراسات الاجتماعية، 1995.

Sources and references

- Ahmed Al-Deyain, *Features of the Political History in Kuwait*, Dar Al-Taliaa, Kuwait, 2012.

Corresponding author:

- Al-Zaidi, *The Democratic Experience in Kuwait: Between Stumble and Continuity*.
- Huda Mitkis, *The Kuwaiti Democratic Experience (Flaws in the Wall and Prospects for Advancement)*, *International Politics Journal*, Vol. 31, No. 120, 1995.
- Mohammed Abdulmohsen Al-Muqatei, *The Democratic Experience in Kuwait: Failures and Challenges*, from the proceedings of the Third Scientific Conference: *Democracy and Education in the Arab World*, held at Kuwait University from 27–29 November 1999, Arab Unity Studies Center, Beirut, 2001.
  Gulf Arab States Media Documentation Center, *The Experience of the National Assembly in Kuwait: Dimensions of Communication and Development*, Training and Research Administration, Iraq, Vol. 4, No. 1, 1985.
- Mohammed Al-Rumaihi, *The Experience of Political Participation in Kuwait 1962–1981*, from the research and discussions of the intellectual seminar: *The Crisis of Democracy in the Arab World*, Arab Unity Studies Center, Beirut, 1983,
- Third Legislative Term, First Regular Session, Opening Session Minutes, First Session A, held on Wednesday, 10 February 1971
- Mohammed Abbas Hameed, *The Kuwaiti National Assembly and Its Relationship with the Executive Authority (1965–1977)*, *Reading and Knowledge Journal – Ain Shams University*, No. 174, 2016.
- Third Legislative Term, First Regular Session, Minutes of the Second Session, held on Saturday, 20 February 1971
- Zohour Mahmoud Abu Mayala, *George Habash: His Life and Struggle*, Graduate School, Hebron University, Palestine, 2015.
- Faisal Jalloul, *The Arab Nationalist Movement: A New Reading of a Historical Experience*, Arab Development Institute, Vol. 4, No. 28, 1982.
- Salah Al-Ghazali, *Political Groups in Kuwait over a Century (1910–2007)*, (n.p.), Kuwait, 2007.
- Mofeed Al-Zaidi, *Intellectual Currents in the Arabian Gulf 1938–1971*, *Arab Future*, Arab Unity Studies Center, Vol. 24, No. 269, 2001.
- Falah Khalaf Kazem Al-Zuhairi, *The Kuwaiti National Assembly Experience: A Critical Political Perspective*, from the proceedings of the Second International Conference: *The Development of Parliamentary and Constitutional Work in the Arab World: A Comparative Historical, Political, and Legal Study*, International Union of Arab Historians and the Iraqi Parliament, Baghdad, 2017.
- Media Department, *The National Assembly: History and Achievements*, General Secretariat of the Kuwaiti National Assembly, Kuwait, 2000.
- National Assembly, Minutes of Session No. 935/A, Second Legislative Term, Second Regular Session, Kuwait, 1968
- Ghanim Al-Najjar, *An Introduction to Political Development in Kuwait*, Qurtas Publishing House, Kuwait, 1990.
- Abdullah Al-Nafisi, *Kuwait: The Other Opinion*, Taha Publishing House, London, 1978.
- Ahmed Al-Deen, *Democracy in Kuwait: Its Historical Path... Present Realities and Challenges... and Future Prospects*, The Arab Countries Democracy Studies Project, Kuwait, 2005.
- Adel Al-Tabtabaei, *The Constitutional System in Kuwait (A Comparative Study)*, 3rd ed., Dar Al-Uloom Library, Kuwait, 1998.
- Mohammed Ghanim Al-Rumaihi, *The Social Roots of Democracy in the Contemporary Gulf Societies and States*, (n.p.), Kuwait, 1977.
- Adel Al-Tabtabaei, *The Legislative Authority in the Gulf States*, (n.p.), Kuwait, 1985.

Corresponding author:

- Salah Al-Ghazali, *Democratic Life in Kuwait*, Kuwait University Students Union Publications, Kuwait, 1985.
- Yaqoub Yousef Al-Ghunaim, *Jaber Al-Ali Al-Salem Al-Sabah: A Look into the History of a Man*, Dar Al-Falah, Kuwait, 2000.
- Naeem Jassim Mohammed, *The Role of Algerian Diplomacy in Ending the Iraq-Iran Conflict and Signing the Algiers Agreement of 1975*, *Sirman Ra'yi Journal*, Vol. 13, No. 47, 2016.
- Abdullah Al-Omar, *Democratic Life in Kuwait*, Kuwait University Students Union Publications, Kuwait, 1985.
- Thiyab Mohammed Al-Daihani, Muthaffar Abdullah Al-Awadhi, *The Role of the National Assembly in Highlighting Kuwait's Just Causes*, General Secretariat of the National Assembly, Kuwait, 1995.
- Ramzi Salameh et al., *The National Assembly and Its Role in Diplomacy*, Research and Studies Department, Kuwait, 2006.
- *Kuwaiti National Assembly: A Report on the Most Important Issues Raised in the Kuwaiti Parliament*, General Secretariat, Research and Studies Department, Social Studies Section, 1995.

Corresponding author: